إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقــد الدولـــي

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 07/72
للنشر الفوري
١٤ إبريل ٢٠٠٧

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي
تراجع المشاورات متعددة الأطراف

اقترح المدير العام في تقريره المؤرخ في إبريل ٢٠٠٦ والمعني بتنفيذ استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل أن تُستَكمل تدابير الصندوق الحالية في مجال الرقابة بآلية جديدة ـ هي المشاورات متعددة الأطراف. وحظي هذا الاقتراح بقبول اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة الوزارية التي يسترشد الصندوق برأيها في شؤون السياسات، أثناء اجتماعها الذي عقد في إبريل الماضي. وقد تناولت اللجنة اليوم مناقشة المشاورات متعددة الأطراف حول الاختلالات العالمية والتي دعا إليها الصندوق وضمت الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

وكان الغرض من هذه المشاورات الأولى متعددة الأطراف هو إتاحة منبر يعمق الفهم للاختلالات العالمية ويعزز تبادل الآراء بشأنها ويساعد في إيجاد أفضل السبل للحد منها في سياق السعي للحفاظ على قوة النمو العالمي (البيان الصحفي رقم 06/118). وقد وقع الاختيار على البلدان المشاركة في هذه المشاورات إما لأنها أطراف مباشرة في الاختلالات القائمة من خلال ما لديها من عجز أو فائض في الحسابات الجارية، أو لأنها تسهم بنسبة بالغة الارتفاع في الناتج العالمي ويمكنها الإسهام في استمرار النمو العالمي ريثما تتواءم أنماط الطلب والمدخرات.

وفي تصريح للمشاركين الخمسة في المشاورات المعنية بالاختلالات العالمية وخبراء صندوق النقد الدولي قالوا إن "عملية التشاور أثبتت كونها مبادرة فعالة، حيث جمعت بين ممثلي الاقتصادات المعنية لمناقشة أفضل السبل للتقدم في معالجة هذا التحدي الحاسم. وكانت المناقشات صريحة وبناءة، وأسهمت في تعميق فهم المشاركين للقضايا ذات الصلة ولموقف كل منهم تجاهها." وأشاروا أيضا إلى أن تنفيذ خططهم في مجال السياسات "سوف يشكل في مجموعه خطوة

كبيرة أخرى نحو الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي وتسوية الاختلالات القائمة." وأضافوا قائلين "لقد اتفقنا على الاجتماع مرة أخرى عندما تستدعي التطورات ذلك."

وصرح السيد غوردون براون رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ووزير خزانة المملكة المتحدة بأن "اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية طلبت إلى صندوق النقد الدولي منذ عام أن يشرع في المشاورات المعنية بالاختلالات العالمية، وهو ما تناولته اللجنة بالنقاش اليوم. وترى اللجنة أن تجربة اعتماد منهج المشاورات متعددة الأطراف أثبتت جدواها في معالجة القضايا العالمية عبر المناقشات والتعاون بين البلدان الأعضاء في الصندوق. فخطط المشاركين بشأن السياسات تنطوي على خطوات جديرة بالترحيب في كافة المجالات الرئيسية التي تغطيها استراتيجية اللجنة لتشجيع النمو العالمي المستمر."

وقال السيد رودريغو دي راتو، مدير عام صندوق النقد الدولي: "أرحب بالمناقشات المثمرة التي عُقدت في إطار هذه المشاورات متعددة الأطراف. فقد أكد المشاركون مجددا أن تخفيف الاختلالات العالمية هو تحد متعدد الأطراف، وأن تسويتها على نحو يتوافق مع استمرار النمو العالمي القوي هي مسؤولية مشتركة. وأكد المشاركون أن تدابير السياسات الواردة في استراتيجية اللجنة تحقق مصلحة كل بلد منفرد، كما أنها محبذة من المنظور الجماعي. وأعتقد أن المشاورات متعددة الأطراف أثبتت قيمتها كأداة جديدة تسمح للصندوق بمعاونة بلدانه الأعضاء في علاج القضايا المؤثرة على النظام العالمي، كما أثبتت أنها ستظل محتفظة بهذه القيمة ما دامت بلداننا الأعضاء تعمل على التصدي لتحديات العولمة. وسوف يواصل صندوق النقد الدولي متابعة ما يستجد من تطورات في الاختلالات العالمية وفي تنفيذ استراتيجية اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية من خلال أنشطته الرقابية المعتادة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف."